

CD/PV.886
4 September 2001

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المخضر النهائي للجلسة العامة السادسة والثمانين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد روبرتو بيتانكور روالس (إكوادور)

الرئيس (متحدثاً بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٨٦ لمؤتمر نزع السلاح.

أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب ترحيباً حاراً، نيابةً عن المؤتمر، بالمشاركين في برنامج الأمم المتحدة للزراعة والتدريب الخاص بنزع السلاح لعام ٢٠٠١، الذين يتابعون أعمال هذه الجلسة بصفة مراقبين. وإنني لوائق بأنهم سيستفيدون من حضورهم هذا المحفل، وخصوصاً من المساهمات التي ستقدم لهم حول مختلف جوانب عملنا. أتمنى لهم إقامة طيبة في جنيف.

وأود أيضاً تذكيركم بأننا سنعقد، مباشرةً بعد هذه الجلسة العامة، جلسة عامة غير رسمية لنبداً في النظر في مشروع التقرير السنوي الذي سنقدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والوارد في الوثيقة CD/WP.520.

لدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السفير السيد روبرت غرّي، وممثل الهند السفير السيد راکش سود.

والآن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة، السفير السيد روبرت غرّي.

السيد غرّي (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في ظل رئاستكم، أود أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب وعلى نهوضكم بالمهام الموكلة إليكم ببالغ الفعالية.

السيد الرئيس، لقد استمع وفد الولايات المتحدة بغاية الاهتمام إلى البيان الذي أدلى به الممثل الموقر لجمهورية الصين الشعبية في ٣٠ آب/أغسطس. ففي هذا البيان، أولى السفير هيو اهتماماً كبيراً للمحافظة على معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي وقعها ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في موسكو في ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٢، كما أوليا اهتماماً كبيراً لحماية هذه المعاهدة والدفاع عنها - كما لو كانت صكاً مقدساً. أما الولايات المتحدة، فلن تسمح لنفسها، في المقابل، بتحليل المعاهدات الثنائية المختلفة التي أبرمتها الصين خلال عقد السبعينات. كما أننا لن نعرض على الصين إسداء مشورتنا بشأن المحافظة على أي من تلك المعاهدات الثنائية التي أبرمتها منذ عشرين أو ثلاثين سنة، أو بشأن حماية تلك المعاهدات أو الدفاع عنها.

ولكن يا سيادة الرئيس، كما في الحياة الواقعية كذلك في المجال الدبلوماسي، فإن الأشياء التي لا تستمر على الدوام في التطور والنمو مآلها الاضمحلال والتلاشي.

إن معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، بصيغتها الحالية، قد باتت من مخلفات الماضي. فهي، بمغزاها الحقيقي، كانت تنم عن توازن الرعب، فقد قامت على حسابات الحرب الباردة التي اعتبرت الأمن المادي والمصير النهائي لمئات الملايين من البشر يجب أن يبقيا رهينين لاحتتمالات الإبادة الفورية. هذه المفارقة الشديدة وهذا التناقض الصارخ ربما كانا ضروريين في ذلك الوقت. أما اليوم فلم يعد لهما من ضرورة. فقد مضت عشر سنوات على انتهاء الحرب الباردة.

إن على الولايات المتحدة والاتحاد الروسي أن يعملوا على وضع إطار أمني جديد. وقد أطلق الرئيسان بوش وبوتين هذه العملية، ونأمل من حوارنا الجاري أن يكون مثمراً.

قد يستمرى البعض أن يعيش في الماضي. أما نحن الأمريكيون فنؤثر التطوع إلى المستقبل.

لقد ساد الاعتقاد طيلة ما يقارب الثلاثين سنة، بأن القذائف الهجومية لا يمكن مقاومتها عملياً. والاعتماد كلياً وحصرها على "التدمير المتبادل المؤكد كان "مجنوناً حقاً، كما يدل المختصر الإنكليزي الذي استنبطناه حينذاك وما زلنا نستخدمه حتى الآن (MAD، وهو يعني "مجنون").

إننا ندرك أن مبدأ الردع النووي سيظل مهماً بالنسبة إلى الاستقرار الاستراتيجي لسنوات عديدة قادمة. ولا يساورنا شك في ذلك. إلا أنه يتعين علينا أن نتجاوز التدمير المتبادل المؤكد وأن نواصل إجراء تخفيضات جوهرية في عدد الأسلحة النووية الهجومية.

إن مبادئ الأمس لن تأتي لنا بالغد الذي التزمنا به مع الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار - أي إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

إن الولايات المتحدة تتفهم جيداً أن نظام الدفاع الصاروخي تترتب عليه آثار لا يستهان بها بالنسبة إلى الصين وأعضاء آخرين كثيرين في المجتمع الدولي. ولكن من الصعب علينا أن نفهم كيف يمكن اعتبار اتخاذ تدابير دفاعية أمراً ينطوي على تهديد. فهذا قلب للمفاهيم وينم عن تناقض. فالتدابير الدفاعية هي، في نهاية المطاف، للدفاع. والأسلحة الهجومية هي التي تشكل تهديداً.

وينبغي لنا ألا ننسى أن الولايات المتحدة تسعى إلى تخفيض عدد الأسلحة النووية الهجومية ولا تسعى إلى إبقائها على مستوياتها الحالية.

وإن لمن الضروري، من أجل تفهم هذه المسائل تماماً، أن نفهم بعض المفارقات ونضعها في سياقها الصحيح. فالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تتناول الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس. ولكن علينا أن نكون هنا

واضحين تماماً، فميثاق الأمم المتحدة لا يمنح حق الدفاع عن النفس. بل، على العكس من ذلك، يقر الميثاق بحق الدفاع عن النفس، قائلاً إن هذا الحق هو حق طبيعي وإن ليس في الميثاق ما ينتقصه.

ويفترض من الاستنتاج أن يكون بديهيًا، ولكنني سأعلنه على أي حال: إن للولايات المتحدة ولحلفائها حقاً طبيعياً في اعتماد وسائل الدفاع المناسبة. فما من أحد يمكنه أن ينكر ذلك، وما من أحد يستطيع أن يسلبنا هذا الحق.

إن الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأين أساسيين متضمنين في المادتين ١ و ٢ من الميثاق. وهذان المبدأان هما، باختصار، تسوية المنازعات سلمياً وعدم استعمال القوة. أما إذا كانت هنالك دولة لا ترغب في طرح إمكانية استعمال القوة جانباً، وإذا أرادت تلك الدولة نفسها أن تمارس الضغوط من أجل أن تبقى الباب مفتوحاً أمام إمكانية التفكير في حل نزاع ما بقوة السلاح، فعندئذ عليها أن تقلق فعلاً من إمكانية اتخاذ دول أخرى تدابير للدفاع عن النفس.

ولكن الحل لكل ذلك ليس في محاولة الانتقاص من حق الغير في الدفاع عن النفس عند الحاجة. كلا، إن الحل هو في الموافقة، بصورة نهائية، على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وعلى عدم النظر في الوسائل الأخرى.

إن الولايات المتحدة لا يساورها أي وهم بان خططها الدفاعية المضادة للقذائف سوف تحميها أو تحمي حلفاءها وأصدقاءها من جميع الاعتداءات الممكنة التي تشمل قذائف تسيارية. ونذكر تماماً أن هذه الخطط ستكون غير فعالة في حالة التعرض لهجوم يستخدم فيه عدد كبير من القذائف المتقدمة تقنياً. ومع ذلك، ترى حكومة الولايات المتحدة أن الخطط المتنوعة التي نعد لها قد تكون بناءً ومفيدة في ظروف معينة تشغلنا بصورة خاصة.

أما الأصدقاء الانفعالية والسياسية التي أحدثتها هذه المناقشة والتي سيطرت على الكثير من زملائنا ونظرائنا في كل أنحاء العالم فقد أوحى بأن الدفاع المضاد للقذائف شيء جديد تماماً أو بأنه شيء أقرب إلى الغرابة. هذا غير صحيح. فالدفاع القذائفي موجود، وما برح موجوداً منذ سنوات عديدة.

إن الذين تابعوا ساعة بساعة نشرات محطة CNN خلال حرب الخليج يذكرون أن قذائف باتريوت كانت تسقط قذائف سكود فوق إسرائيل والمملكة العربية السعودية. ولم تعمل كل قذائف باتريوت بالدقة المطلوبة، بمعنى أن بعضاً من قذائف السكود تمكنت من الاختراق وتسببت بأضرار بالغة - الأمر الذي يضيف سبباً آخر يستدعي إجراء المزيد من الأبحاث.

لقد امتلكت القوات المسلحة لعدة بلدان، ومنها الولايات المتحدة، ولفترة طويلة، القدرة على اعتراض القذائف قصيرة المدى والقذائف متوسطة المدى وتدميرها في محيط ميدان القتال. أما اليوم فليس هنالك من

إمكانات أوسع من ذلك، ولكننا نعتقد أن من الممكن تطوير نظم دفاعية مضادة للقذائف من شأنها أن توفر حماية كبيرة لكامل منطقة أو ميدان قتال. فعلى سبيل المثال، أحطنا علماً بالمبادئ العامة التي قدمتها روسيا بشأن نظام دفاعي مضاد للقذائف في إقليم أوروبا.

لقد سبق لي أن أعلنت هنا تكراراً أن خطط الولايات المتحدة بشأن الدفاع المضاد للقذائف لا تستهدف روسيا ولا الصين. كلا، إننا نواصل السعي لبلوغ هذه الغايات والأهداف لأسباب أخرى أوضحناها مراراً.

إن الولايات المتحدة راغبة في إقامة علاقات إيجابية وتطلعية مع روسيا ومع الصين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وينبغي ألا تقف قضية الدفاع المضاد للقذائف عائقاً أمامها، ولا نعتقد أنها تفعل ذلك عملياً.

وكذلك لا تعتقد الولايات المتحدة أن مسألة الدفاع المضاد للقذائف أو معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية تشكلان سبباً وجيهاً، أو حتى معقولاً ظاهراً، لعرقلة المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن الدفاع المضاد للقذائف، في حد ذاته، ليس مدرجاً في جدول أعمال المؤتمر. ومع ذلك، تؤدي الهواجس السياسية بشأن الدفاع المضاد للقذائف إلى مناورات إجرائية تمس بالعمل المحتمل بشأن الفضاء الخارجي. وهذا ما حدث هنا في جنيف، بالرغم من أن المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي واسعة ومعقدة ولا تزال في مرحلة أولية جداً من مداولات المجتمع الدولي.

هذا ولا يمكن للمقترحات بشأن التفاوض على معاهدة جديدة عن الفضاء الخارجي أن تؤتي ثمارها ما لم يتوفر، وإلى أن يتوفر، دليل مقنع على أن الأمن الجماعي وضبط النفس المتبادل في مجال الفضاء الخارجي يمكن أن يتحققا على أفضل وجه من خلال السعي إلى التفاوض بشأن صك قانوني جديد. ولا يمكن لمثل هذا الاستنتاج ولا حتى أن يكون معقولاً ظاهراً ما لم تتوفر أسباب مقنعة بأن الحظر أو التقييد اللذين سيدرجان في أية معاهدة جديدة سوف يثبتان فعلاً فعاليتها في التطبيق العملي. ومن ثم، لا بد لهذا بدوره أن يقوم على الاعتقاد الراسخ بوجود سبل موثوقة وفعالة للتحقق من الوفاء بالالتزامات الجديدة.

السيد الرئيس، لا تزال لدى الولايات المتحدة شكوك قوية في أن النقاش في أية لجنة مخصصة ذات ولاية استكشافية ومعنية بالفضاء الخارجي سوف تفضي إلى النتائج التي لخصتها للتو. أما من جهة أخرى، فإننا لواثقون تماماً من نقطة واحدة، هي أن من غير الممكن التوصل إلى مثل هذه النتائج ما دام نشاط مؤتمر نزع السلاح مجهداً ويواجه طريقاً مسدوداً.

على أن الولايات المتحدة، في سياق مفاوضات نشطة ومستمرة حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مستعدة للموافقة على برنامج عمل شامل يدعو إلى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي ولجنة مخصصة أخرى تتولى إجراء مناقشات استكشافية بشأن مسائل الفضاء الخارجي.

إن هذا النهج الواضح يشكل المنطلق الأساسي للمقترحات التي طرحها السفير البرازيلي السيد أموريم بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ في الوثيقة CD/1624، عندما كان رئيساً للمؤتمر. وإننا لنأسف بالغ الأسف أن تكون الصين من بين الدول الأعضاء القليلة جداً غير المستعدة للسير قدماً على هذا الأساس. ونحث مجدداً هذه البلدان على إعادة النظر في موقفها، حتى يتمكن مؤتمر نزع السلاح من العودة إلى العمل وتحقيق توقعات المجتمع الدولي، وهي توقعات لها ما يبررها تماماً.

الرئيس (متحدثاً بالإسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه وأشكر له كلماته الرقيقة التي وجهت إلى الرئاسة.

والآن أعطي الكلمة لممثل الهند، السفير راكش سود.

السيد سود (الهند) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بتقديم تحاني وفد بلادي على توليكم الرئاسة وعلى الطريقة التي تديرون بها أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أسجل تقديرنا للعمل الجيد الذي قام به أسلافكم، الذين لم يدخروا جهداً في محاولتهم دفع أعمال هذا المؤتمر قدماً. وأنتهز هذه المناسبة للإشادة بسفيرة آيرلندا، السيدة آن أندرسن، وسفير بلغاريا، السيد بتكو دراغانوف، اللذين غادرا جنيف، وكذلك بسفير الاتحاد الروسي، السيد فاسيلي سيدوروف، وسفير ألمانيا، السيد غنتر زايرت، وسفير المملكة المتحدة، السيد إين سوتار، وسفير الولايات المتحدة الأمريكية، السيد روبرت غري، الذين سيغادرون جنيف قريباً. إننا سنذكرهم جميعاً لمساهماتهم القيمة، حيث قدموا خبراتهم الواسعة والمتنوعة إلى أعمال هذا المؤتمر. وأود أيضاً أن أنتهز هذه المناسبة للترحيب بسفير المكسيك، السيد غوستافو ألين، وبسفير سوريا، السيد توفيق سلوم، وسفير بنغلاديش، السيد توفيق علي، الذين انضموا إلينا مؤخراً لمشاركتنا جهودنا الرامية إلى بث الحياة في هذا المؤتمر.

إننا، بالرغم من كل هذه الجهود الجماعية، نشارف على نهاية عام جديد من دون إنجاز أي عمل موضوعي بسبب عجزنا عن الموافقة على برنامج للعمل. فكل ما يتوجب علينا أن نقوم به هو بذل نشاط بسيط يتعلق بالمسائل الإجرائية. فهذه ليست المرة الأولى التي يعبر فيها وفدي عن خيبة أمله في أوضاع مؤتمرنا. كما أن وفدي ليس الوحيد الذي يعبر عن ذلك. والمقلق هو أننا ما زلنا لا نرى حتى الآن إشارات إيجابية تلوح في الأفق

لتبديد تشاؤمنا الجماعي المتزايد. وبدلاً من ذلك، فإن بعض التطورات، مثل البروتوكول الملحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، تشير إلى اتجاهات يمكن أن تهدد جوهر مفهوم مفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف.

إن أقرب نقطة وصلناها مؤخراً من الاتفاق على برنامج عمل كانت قبل سنة، عندما بلغ العمل الابتكاري للعديد من الرؤساء ذروته في مقترح أموريم الوارد في الوثيقة CD/1624. وكانت الهند، حينئذ، راغبة في القبول بمحتويات هذه الوثيقة، وهي ما زالت مستعدة لذلك، باعتبار الوثيقة حلاً وسطاً يتيح لنا التحرك قدماً. وهذا ليس خيارنا المثالي. فقد كنا نفضل ولاية أكثر طموحاً حول موضوع نزع السلاح النووي الذي يحظى بالأولوية. ولكننا نقر بأن ذلك سيكون غير واقعي، نظراً إلى الوضع الدولي الحالي، في حين أن أي شيء أقل مما تتضمنه الوثيقة CD/1624 سيكون غير مقبول من جانبنا. وهذا ما يفسر لماذا اعتبر، على نطاق واسع، أن مقترح أموريم كان يقربنا جداً من الاتفاق. وللأسف، لم يجد المجتمع الدولي، بعد سنة من ذلك، أن من الممكن اعتماد قرار على أساس هذا الحل التوفيقى. وعوضاً عن ذلك، فإن كل ما قمنا به هذا العام كان وضع العمل الجوهري على نار خفيفة وتحريك قدر الإصلاحات بعض الشيء حتى لا نبدو عاجزين عن العمل.

وعلى وجه التحديد، ففي البند ١ من جدول الأعمال، الذي يحمل عنوان: "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، فإننا نفضل تبني اقتراح مجموعة الـ ٢١١ الوارد في الوثيقة CD/1570 والقاضي بإنشاء لجنة مخصصة لترع السلاح النووي تعمل بناء على ولاية محددة كانت المجموعة قد تقدمت بها وهي ترد في الوثيقة CD/1571 "من أجل الشروع في مفاوضات بشأن برنامج مرحلي لإزالة الأسلحة النووية بالكامل في إطار زمني محدد، بما في ذلك عقد اتفاقية بشأن الأسلحة النووية". بيد أننا أكدنا رغبتنا في قبول مقترح أموريم التوفيقى، الداعي إلى "معالجة نزع السلاح النووي" بغية أن نبدأ على الأقل في تناول الجوانب الجوهرية من البند ١ من جدول الأعمال. وقد كررت الهند، في الوقت ذاته، دعمها لإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، تكون غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، ويمكن التحقق دولياً وفعالياً من الامتثال لأحكامها.

وإن الهند تدعم أيضاً الموقف الذي اتخذته مجموعة الـ ٢١١ بشأن إنشاء لجنة مخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونأمل في أن تؤدي مشاورات لاحقة إلى الاتفاق على ولاية تمكننا على الأقل من أن نبدأ بتناول الجوانب الجوهرية لهذا البند من جدول الأعمال، استجابة لتطلعات المجتمع الدولي بعدم تسليح الفضاء الخارجي. إن النهج الذي نتبعه يعكس الأهمية التي نوليها لمؤتمر نزع السلاح. وهناك وفود أخرى تبدي شعوراً مماثلاً كذلك.

لماذا إذن نحن في هذا المأزق اليوم؟ هل جاء تجميد نشاط مؤتمر نزع السلاح بسبب عدم وجود حجة إلى السعي وراء الأمن الذي وصف بأنه "عنصر ملازم للسلام، ومن الأمنيات الأكثر توقفاً إلى البشرية؟" هل تخلينا عن البحث عن الأمن "من خلال عملية تدريجية ولكنها فعالة لترع السلاح؟" هل "جهود الدول لإنهاء سباق التسلح"

أتت ثمارها؟ فالإجابة عن كل هذه الأسئلة هي كلا ثم كلا ثم كلا. فما زالت تلك المسائل هي ذات المسائل التي أثبتت في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، حين أكدت الجمعية العامة "الحاجة المستمرة إلى وجود محفل واحد متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، يكون محدود العدد وتتخذ فيه القرارات بتوافق الآراء". وباختصار، فإن الأولويات وبرنامج العمل الواردين في الوثيقة الختامية لم يفقدا أهميتهما لا مع مرور الزمن ولا مع "الثورات في الشؤون العسكرية".

أما المأزق الحالي في الجهود الرامية إلى وضع برنامج عمل المؤتمر فيرجع سببه إلى المواقف المتصلبة لعدد قليل من الوفود التي حالت دون التوصل إلى اتفاق بشأن القضيتين المعلقتين اللتين أشرت إليهما، وهما نزع السلاح النووي والفضاء الخارجي. هذه الحالة المؤسفة جعلتنا نحول أنظارنا إلى عمل المنسقين الخاصين الثلاثة المعنيين بالقضايا الإجرائية. ولهذا سأنقل وجهة نظر وفدي بشأن الموضوع الذي يعكف المنسقون الخاصون على معالجته.

عند النظر في تحسين سير عمل المؤتمر وزيادة فعاليته، كثيراً ما يكون من بين القضايا التي يتم تناولها إمكانية تغيير قاعدة توافق الآراء. وكما سلف ذكره، فإن مؤتمر نزع السلاح أنشئ في شكله الحالي في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح باعتباره المحفل الوحيد متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح والذي "تتخذ فيه القرارات بتوافق الآراء". ومنذ تاريخ إنشائه، أدار المؤتمر أعماله عموماً بتوافق الآراء، الأمر الذي أدى غرضه تماماً. وفي العام ١٩٩٦، رأت بعض الوفود قاعدة توافق الآراء غير ملائمة فتجاوزت مؤتمر نزع السلاح. ولهذا، بعد إمعان النظر في ما حدث، قد أجازف بالقول إن تكرار تلك الممارسة غير المجدية لا يعود بفائدة تذكر. إن توافق الآراء ضرورة حاسمة إذ يؤمن الحماية للمصالح الأمنية الحيوية والمشروعة لكل دولة عضو. أما إضعاف هذه القاعدة من خلال إعادة تفسيرها أو إعادة تعريفها فقد يترك آثاراً سلبية على الثقة التي يجب أن توليها الدول لهذه الهيئة، ومن ثم، على فعالية عملها.

إن النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح لم يعدل كثيراً وقد صمد عموماً على محك الزمن. فقد رحنا نستأنف كل سنة أعمال المؤتمر بادئين بإقرار جدول أعماله وبرنامج عمله. وفي أغلب السنوات، حين كانت الإرادة السياسية اللازمة متوفرة، كان إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل يحصل مبكراً، مما كان يسمح لنا ببدء العمل الموضوعي. أما في السنوات الأخيرة، فقد برزت صعوبات لا تعود إلى "الإجراءات" وإنما إلى عدم وضع الأولويات وبرنامج العمل المتضمنة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح موضع التنفيذ وإلى الخض على إعادة النظر فيها.

إن نظام المجموعات في مؤتمر نزع السلاح قائم على الانتماءات السياسية، وسيظل كذلك إلى أن تنشأ بدائل أفضل. ويمكن استكشاف مبدأ تشكيل المجموعات على أساس المواضيع، علماً بأن ليس في النظام الداخلي ما

يمنع مثل هكذا مجموعات من التعبير عن وجهات نظرها. وهذه التجمعات تتشكل على أساس الحقائق السياسية ويمكن أن تتخذ طابعاً رسمياً عندما تنشأ استجابة لحاجات ملموسة.

إن النظام الداخلي الحالي يوفر للمؤتمر مجموعة كبيرة متنوعة من الآليات لتصريف عمله من خلال الجلسات العامة والجلسات غير الرسمية - سواء بوجود خبراء أو من دونهم، و"بناء على أية ترتيبات إضافية يقرها المؤتمر". وثمة أيضاً أحكام في النظام الداخلي تنص على "إنشاء هيئات فرعية، مثل اللجان المخصصة أو الأفرقة العاملة، أو الأفرقة التقنية، أو أفرقة الخبراء الحكوميين". ونظراً إلى هذه المرونة في اختيار الآليات، فإن النظام الداخلي لا يقف عائقاً أمام الاستخدام المكثف والإبداعي لأية آلية من هذه الآليات، ما دامت تتوفر قناعة معقولة لدى الأعضاء بأنها قد تخدم غرضاً ما من الأغراض المفيدة.

لقد ركز المنسق الخاص، في مناقشته لاستعراض جدول الأعمال، على دور جدول الأعمال ومحتواه. ولما كان مؤتمر نزع السلاح محفلاً تفاوضياً، فإن إدراج بند في جدول أعماله السنوي يعني ضمناً أن المجتمع الدولي يسعى إلى إجراء مفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل إلى اتفاقات عالمية بشأن ذلك البند. فالطريق الذي ينبغي أن نسلكه واضح. لقد أجرينا مفاوضات بشأن معاهدات متعددة الأطراف شاملة وعالمية وغير تمييزية تتناول فئتين من أسلحة التدمير الشامل، هما الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية. ويلزمنا اتباع نهج مماثل في تناول الأسلحة النووية. وتبقى إزالة الأسلحة النووية عالمياً الأولوية القصوى للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وتتجلى في ذلك الأولويات المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي، بناء عليها، اعتمد مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٧٩ ما سمي "الوصايا العشر". وعلى هذا الأساس، اعتمد المؤتمر ولاية للجنة مخصصة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو بند لا يرد ذكر له في جدول الأعمال، إلا كجزء من البند ١، وهو "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي". ولهذا، لا نرى أن المشكلة في محتوى جدول الأعمال، وإنما في تنفيذه.

أما مسألة توسيع عضوية المؤتمر، فيلزم اتباع نهج شامل في معالجتها. وكانت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد أعلنت أن الجمعية العامة على وعي عميق بالحاجة المستمرة إلى وجود محفل واحد للتفاوض بشأن نزع السلاح، يكون محدود العدد وتتخذ فيه القرارات بتوافق الآراء. وأقرت الوثيقة الختامية أيضاً بالحاجة إلى استعراض العضوية على فترات منتظمة.

لقد دافعت الهند بثبات عن وجهة النظر القائلة بضرورة إيجاد توازن بين معايير عضوية هذا المؤتمر وفعاليتها باعتباره محفلاً تفاوضياً. ولهذا يجب ألا تغيب عن البال الصفة التمثيلية للمحفل، وكذلك ضرورة انضمام جميع دول العالم إلى الصكوك القانونية التي تتفاوض بشأنها؛ ومن هنا تأتي أهمية إقامة التوازن الصحيح بين مختلف الجوانب واعتماد نظرة شاملة بدلاً من نهج محدد لكل بلد على حدة. ومما يبعث على التشجيع أن نرى الاهتمام الذي أبدته بلدان كثيرة في انضمامها إلى مؤتمر نزع السلاح، ولكن أولويتنا الآن، بما في ذلك بالنسبة إلى البلدان المرشحة للعضوية، تكمن في إعادة تنشيط المؤتمر حتى تنطلق المفاوضات.

لقد أشرت تكررًا في بياني إلى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة، وذلك لأبّين فقط أن الوثيقة التي حددت أغراض هذا المؤتمر ومسار عمله لمدة ٢٣ عاماً ما زالت تحتفظ بصلاحياتها في الوقت الحاضر، إذا كنا ملتزمين باتباع نهج متعدد الأطراف. أما التخبط في المسائل الإجرائية فلن يساعدنا كثيراً على الخروج من المأزق الحالي. إن جدول أعمال نزع السلاح الدولي هو في حالة تغير مستمر أفرزتها قرارات معينة اتخذت من جانب واحد، وبعض عمليات التكيف الثنائية، وبضعة ترتيبات تعددية وضعتها أندية كتلية، الأمر الذي يهدد صرح العملية التفاوضية متعددة الأطراف نفسها التي يقوم عليها مؤتمر نزع السلاح. وقد شهدنا أيضاً خلال السنة المنصرمة معاودة محاولات ثني مؤتمر نزع السلاح عن بحث قضايا معينة، بالرغم من أن المؤتمر هو المحفل الأحق بمعالجتها، وسحب هذه القضايا منه وإحالتها إلى محافل أخرى بحجة أنها قضايا ذات أهمية بالغة ولا يمكن تجاهلها. إن هذه التطورات لا تبشر بالخير بالنسبة إلى مستقبل المؤتمر. إننا نرى أن مؤتمر نزع السلاح يشكل مرجعاً ثميناً حتى في وضعه الحالي، لأنه يتيح مجالاً أوسع مما يوفره أي محفل آخر للحوار متعدد الأطراف بشأن القضايا ذات الأهمية. ومع ذلك، فثمة أسئلة مطروحة، منها، على سبيل المثال: هل مؤتمر نزع السلاح هو وليد البيئة الأمنية الدولية التي لا تستيقظ من سباتها القسري العميق إلا عندما يحدث قدر وافٍ من التغيير في هذه البيئة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا إذن القلق من إكراهنا على البقاء في هذا الوضع السليبي العاجز زهاء خمس سنوات حتى الآن؟ أم هل أن الوضع الأمني الدولي في المرحلة التالية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة هو وضع آخذ في التحول إلى لعبة جديدة؟ وهل بات يتطلب مجموعة مختلفة من القواعد وساحة ملعب مختلفة؟ وأخيراً، أوليس من المفارقات أنه، عندما نقبل بحتمية التأثير بموجة العولمة، يبدو دور تعددية الأطراف في نزع السلاح معرضاً للخطر؟

وفي الختام اسمحوا لي، السيد الرئيس، بالعودة إلى البند الثاني من جدول أعمال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح، ونصه "دقيقة صمت للصلاة أو التأمل". إننا، إذ نفكر ملياً في هذه المسائل، سنجد أن الوقت ربما حان بالنسبة إلينا في مؤتمر نزع السلاح لأن نعود إلى ذلك البند من جدول الأعمال، بغية إضفاء قيمة على هذا المحفل، الذي نوليه جميعنا أهمية كبيرة.

الرئيس (متحدثاً بالإسبانية): أشكر لمثل الهند بيانه والكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس.

هل يرغب أي من الوفود في أخذ الكلمة الآن؟ بما أنه لا يبدو ذلك، فنختتم أعمالنا لهذا اليوم. وكما ذكرت سابقاً، سنعقد جلسة عامة غير رسمية بعد عشر دقائق من الآن، كيما نبدأ النظر في مشروع التقرير السنوي. هذا وأود أن أذكر الوفود بأن الجلسات العامة غير الرسمية مفتوحة للدول الأعضاء والدول المراقبة في المؤتمر فقط.

وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ١١ أيلول/سبتمبر

.٢٠٠١

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥
